بثلث ياءات فيحذف الاخيرة ثم اختلفوا في ان الحذف اعلالي او
اعتباطي فذهب سيبويه وعيسى بن عمر وكثير من النحويين الى
ان الحذف اعتباطي وذهب ابو عمرو الى انه اعلالي ثم اختلف القائلون
بانه اعتباطي في انه ينصرف اولا فاختار سيبويه وكثير من النحويين
انه غير منصرف للصفة ووزن الفعل فان التصغير لا يمنع اعتباره
بدليل قولهم هو افيضل منك فيقال هذا أُحَيُّ ورايت أُحَيَّ ومررت
باحيّ واختار عيسى بن عمرو من تبعه انه منصرف فيقول هذا أُحَيٌّ
ورايت احيّاً ومررت باحيٍّ واستدل عليه بوجهين الاول
انهم صرفوا خيرا وشرا مع انهما في الاصل أَخْيَرُ وأَشْرَرُ فلما فات الوزن
بالحذف لم يعتبروه فكذا ههنا واجيب عنه وزن الفعل
في امثاله على الهمزة الكائنة في الاول فلما حذفت فات بخلاف
ما نحن فيه اذ الهمزة باقية الوجه الثاني انهم قالوا في تصغير أَعْلَى
أُعَيْلٍ بالتنوين فتدل على انهم صرفوه واجيب عنه بان اصل
أُعَيْلٍ أُعَيْلِيٌ أُعِلّ اعلال قاض فصار أُعَيْلٍ باسكان الياء فمن لم
يعوض عن الاعلال التنوين يبقي الياء ساكنة في الرفع والجر بلا تنوين
ومن يعوض الاعلال التنوين يقول في الرفع والجر أُعَيْلٍ جاعلا
التنوين للعوض عن الاعلال لا انه منصرف عنده يدل عليه قولهم
افيضل منك كما تقدم هذا كله على مذهب من يجعل الحذف اعتباطيا
واما من يجعل اعلاليا وهو ابو عمرو يقول احيّ في الرفع والجر وعليه
ان التنوين اما ان يجعل تنوين العوض او تنوين الصرف وكلاهما
باطلان اما الاول فلانه يلزم ان يقول عُطَيٍّ بكسر الياء في الرفع والجر

ط فان بقاء الزيادة التي هي كزيادة الفعل اوله كاف في منع الصرف لوزن الفعل كما يقال هو افيضل منك فيمنعه من الصرف وان لم تكن بقي على صيغة افعل نظام

هـ وزن الفعل المانع من الصرف هو ما يكون خاصا بالفعل كوزن شمر ودئل وانطلق واستخرج اعلاما او يكون الفعل اولى به لكونه غالبا فيه كاصبع وابلم او مبدوا بزيادة تدل على معنى فيه دون الاسم كاحمر والى هذا القسم الثاني اشار الشارح بقوله في امثاله ابن جماعه

والجر ورايت عُطَيًّا في النصب اذ لا فرق بين اليائين ولا قايل به
واما الثاني فلوجهين الاول ما ذكر آنفا فان اعلاله عنده كاعلال قاض
الثاني انه يلزم صرف افيضل اذ التصغير كما دخل في احيّ دخل في
افيضل فان قال ابو عمرو الفرق ان افيضل باق على كمال صيغة افعل
وهذا اخرج عنها بالحذف اجيب بان الاعلال غير مخل بالزنة بدليل
منع صرف اعلى فان قال الفرق بيّنٌ بين اعلى وبين احيّ لان الالف
في اعلى ثابتة وليس الياء في احيّ كذلك فمنع صرف اعلى لبقاء الالف
ولم يمنع احيّ لحذف الياء اجيب بان ثبوت الالف في اعلى متفرع على
منع صرفه لانه لو صرف لزال الالف لالتقاء الساكنين كزوال الياء على
مذهبه ح فلو كان منع صرفه لثبوت الالف لزم الدور فثبت ان ما ذكره
ابو عمرو توهم وهذا كله على مذهب من يُعِلّ اصغر اسود واما من
لم يعل فيقول أُسَيِّوِد فقياسه ههنا ان يقال اصله أُحَيِّوٌ قلبت
الواو الاخيرة ياء فحصل احيوي ثم يعل الياء الاخيرة اعلال قاض
في الرفع والجر على مذهب من يعوض التنوين عن الاعلال وأُحَيُّوٍ
على مذهب من لم يعوض في الرفع والجر واحيوي في النصب **قوله**
وتزاد للمؤنث قد ذكرنا ان التغيير الواقع اما بالقلب او بالحذف
او بالزيادة فلما فرغ من الاولين وما يتعلق بهما شرع في الثالث فنقول
تلك الزيادة اما حرف التانيث او لا فان لم تكن حرف تانيث
فاما كلمة براسها كما في بعلبك او لا فان لم تكن كلمة براسها فاما ان
تكون مدة او لا فهذه اربعة اقسام فان كان الاول فهو ان تكون الزيادة
حرف التانيث فاما ان تكون تاء او الفا مقصورة او ممدودة فان كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)